الأنباء
الاحد 15 ابريل 2012

محمد هلال الخالدي m.h.alkhaldi@alanba.com.kw

أعلن أن سد ثغرات الوظائف الإشرافية له أولوية وحسم نتائجها قريباً جداً

الحجرف: صندوق تعليم «البدون» مستمر وإجراءات حاسمة لضبط رسوم المدارس الخاصة

يرى الكثيرون أن وزارة التربية هي من أصعب الوزارات التي يمكن لأي وزير أن يتحمل مسؤوليتها، نظرا لضخامة العملية التعليمية وتشعب أطرافها التي تتطلب أن يشغل المناصب فيها أهل الأمانة والخبرة والاختصاص، وتزداد المهمة صعوبة بتحمل وزير التربية أعباء وزارة التعليم العالي بنفس الوقت، ولذلك لم يتمكن كثير من وزراء التربية من تحقيق النجاح إما في احداهما أو كلتيهما أحيانا. وحين تولى د.نايف الحجرف مسؤولية هاتين الوزارتين أثبت ومنذ اليوم الأول بعد أدائه القسم الدستوري أمام صاحب السمو الأمير قدرته الفائقة على حسم الأمور كما يجب، فاجتمع مساء بالوكلاء ومديري المناطق التعليمية والموجهين العامين وناقش معهم إلى ساعة متأخرة من الليل مشكلة درجات الفترة الثانية وأزمة الرسوب الجماعي، وكان في نقاشه مع الوكلاء حينها يتطلع إلى أبعد من مجرد حل للمشكلة ينصف الطلبة ويحفظ النظام، فقد كان يرصد بعين ثاقبة وذهن متفتح كيف تدار الأمور وكيف يتصرف قياديو وزارته، فألغى قرار توزيع الدرجات الجديد وأعاد العمل بالقرار القديم، ووضع بذلك حدا لمعاناة الطلبة وأولياء الأمور والمعلمين، وأدرك الخلل الموجود في أداء كثير من الوكلاء المساعدين، وأخذ في إعادة الأمور إلى نصابها وبخطوات مدروسة ومتأنية، فأوقف الهدر والتلاعب في اللجان وشدد على الالتزام بتعليمات ديوان الخدمة المدنية وعدم التجاوز عليها، وأعاد دراسة آلية تقويم الطلبة وتأجيل تطبيق القرار لحين استيفاء جميع الآراء والدراسات الفنية، وأوقف الهدر الذي كان سيكلف ميزانية وزارة التربية من خلال مشروع الكمبيوتر اللوحي (لاب توب) أكثر من 25 مليون دينار بعد أن أدرك بوضوح أن المشروع «شكلي» ويفتقر إلى توفير المتطلبات الضرورية لنجاحه كالمناهج التفاعلية والتشريعات المتعلقة بالعهدة والصيانة ومحاسبة الطالب في حال اتلاف الجهاز أو ضياعه. واستمر في نهجه الإصلاحي المتميز وحسم أمر تدوير الوكلاء المساعدين بقرار فاجأ الكثيرين ممن اعتقدوا أنه كما عجز الوزراء السابقون عن الإصلاح سيعجز د.الحجرف أيضا، لكنه أثبت لهم العكس وأنه قادر على الحسم، موجها بذلك رسالة واضحة لجميع القيادات التربوية والعاملين في وزارة التربية، بأنه لا أحد فوق القانون وأن مصلحة الكويت وأبنائها أهم من أي شيء آخر. كما أوقف الكثير من القرارات التعسفية وآليات العمل الظالمة التي تسببت طوال سنوات عديدة في تدمير التعليم والإساءة إلى مكانة المعلم والعملية التربوية، ولايزال يسير بنفس إصلاحي افتقدته وزارة التربية منذ سنين.

د.نايف الحجرف

تفعيل دور المكاتب الثقافية في الخارج لتقوم بدور اعتماد شهادات طلبتنا

صندوق تعليم البدون

واستكمالا للخطوات الاصلاحية التي أعادت الثقة في نظامنا التربوي ووضعته من جديد في مساره السليم، أعلن وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف عن استمرار العمل في صندوق تعليم الطلبة البدون، مؤكدا في تصريح خاص لـ«الأنباء» أن التعليم حق وأنه سيدعم تعليم البدون. كما أكد أنه ينظر للمدارس الخاصة كشريك أساسي ولاعب مهم في العملية التعليمية، وأضاف لكننا لن نقبل التجاوز على القانون وعدم الالتزام بتعليمات وزارة التربية التي تنظم العمل في المدارس الخاصة، وشدد على أن هناك إجراءات حاسمة ستتخذ ضد كل من يخالف القرارات والنظم وخاصة فيما يتعلق بزيادة الرسوم الدراسية. ومن جهة ثانية أكد الحجرف تفعيل دور المكاتب الثقافية في الخارج بصورة أكبر لخدمة أبناء الكويت الدارسين في جميع الدول، وقال ان الإجراءات الحالية لاعتماد شهادات الطلبة من الجامعات العربية والأجنبية بطيئة ولا تحقق المستوى الذي نطمح إليه لخدمة أبناء الكويت الذين يضطرون إلى الانتظار لأشهر وأحيانا سنوات من أجل اعتماد شهاداتهم بسبب تكدس المعاملات مما يعطل مصالحهم، وبالتالي رأينا تفعيل دور المكاتب الثقافية في الخارج لتقوم بهذا الدور واعتماد شهادات الطلبة بمجرد انتهائهم من الدراسة وحصولهم على الشهادة وحتى قبل عودتهم للكويت، مما سيخفف الأعباء عنهم ويختصر الوقت ويسهل العمل. وقد لاقت هذه الخطوة ترحيبا كبيرا وإشادة من قبل الطلبة المبتعثين والدارسين في الخارج.

الداحس: «التعليم الخاص» يعاني نقصاً في الموظفين وإجراءات مشددة لمراقبة المدارس الخاصة

أثنى مدير الإدارة العامة للتعليم الخاص محمد الداحس على جهود وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف الإصلاحية وقال ان دعمه لإدارة التعليم الخاص يعطيها دفعة نحو مزيد من العمل والالتزام في المدارس الخاصة لتطبيق القانون، وأكمل الداحس بأن التعليم الخاص بحاجة إلى دعم الوزارة لتنفيذ القرارات الوزارية وتطبيق اللوائح على جميع المدارس الخاصة بصورة تضمن جودة التعليم. وحول الرسوم الدراسية في المدارس الخاصة أكد أنه يعمل جاهدا على تنفيذ القرارات المتعلقة بالرسوم الدراسية التي قررتها الوزارة، وأكمل أن الوزارة لن تسمح بزيادة الرسوم بصورة مخالفة، مشيرا إلى أن ذلك يتطلب مراقبة مستمرة، الأمر الذي يحتاج إلى فريق عمل وموظفين أكثر لتنفيذ هذه الرقابة المطلوبة، وقال ان إدارة التعليم الخاص تعاني نقصا في الموظفين وخاصة في المراقبين حيث لا يوجد سوى اثنين فقط منهم يؤديان هذه المهمة الكبيرة. وانتقد الداحس أيضا ما اعتبره تسيبا في عمل كثير من المدارس الخاصة العربية حيث لوحظ تهاون شديد واستهتار في أداء الاختبارات والمراقبة على الطلبة، الأمر الذي ينتج طلبة غير قادرين على القراءة والكتابة على أقل تقدير، مؤكدا أن هناك جهودا حثيثة من أجل تشديد الرقابة على هذه المدارس واتخاذ الإجراءات القانونية ضدها، كما لفت إلى أن كثيرا من المدارس العربية تقوم بتعيين معلمين حاصلين على تقدير ضعيف بصورة مخالفة للقوانين مما يعرض العملية التعليمية للخطر وهو أمر لا نقبله وسنتخذ معه الإجراءات اللازمة. وأشار إلى أن الإدارة تعمل على مقترح لتشكيل لجان اختبار من قبل الموجهين الفنيين في التعليم الخاص ومن المدارس الخاصة من أجل ضمان تعيين المعلمين الأكفاء فقط. وأوضح الداحس أن التعليم الخاص يعاني من أحد قرارات وزارة الشؤون والذي يتيح لأصحاب المدارس الخاصة تعيين المعلمين في مدارسهم لمدة شهرين قبل أن تقوم إدارة التعليم الخاص باختبارهم والتأكد من مستواهم وقدرتهم، ما يؤدي إلى دخول معلمين غير أكفاء والتدريس لمدة شهرين دون رقابة ولا موافقة من التعليم الخاص. وفيما يتعلق بمشروع تقييم المدارس الأجنبية الذي تعمل عليه إدارة التعليم الخاص سيشكل أرضية صلبة لعمل قطاع التعليم الخاص في اتخاذ جميع القرارات المستقبلية وتطبيق اللوائح والنظم المحددة في معايير المشروع. موضحا أن المدارس الأجنبية ليس فيها توجيه فني يتابع أعمالها وهذه مسألة نعمل على تلافيها مستقبلا.

محمد الداحس

تدوير مديري المناطق التعليمية «إشاعة حقيقية»

انتشرت خلال اليومين الماضيين في مختلف وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي «إشاعة» حول تدوير مديري المناطق التعليمية، وتضمنت بعض الرسائل المتداولة تحديدا لأسماء مديري المناطق ومراكز العمل التي سينقلون إليها بما يوحي بأن من كتب الخبر كأنه يقرأ من ورقة، في حين أنه رسميا لم يصدر أي قرار بهذا الشأن ولم يبلغ أي من مديري عموم المناطق بشأن التدوير.

ولكن هذا لا يعني عدم وجود تدوير في الوقت القريب، هذا ما تبين لـ «الأنباء» من خلال اتصال هاتفي مع وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف، والذي أكد عدم صدور قرار بالتدوير، ولكنه قال أيضا «انه إذا رأى ضرورة لتدوير مديري عموم المناطق التعليمية أو غيرهم فإنه لن يتأخر دقيقة واحدة ولن يتردد في اتخاذ أي قرار يصب في مصلحة أبناء الكويت ويخدم العملية التربوية»، ما يعني إمكانية صدور قرار تدوير مديري المناطق وبنفس الطريقة الجريئة التي تم فيها تدوير الوكلاء المساعدين، والأهم من ذلك كله أنه يعني جدية الوزير الحجرف ورغبته الصادقة في الإصلاح وقدرته الفائقة على الحسم في الوقت المناسب.

المتعلق بمواعيد الامتحانات والإجازات للمدارس الحكومية والخاصة

جمعية المعلمين تقترح تعديلاً على القرار رقم 1 للمرحلة الثانوية

القرار رقم 1 في وزارة التربية يحدد مواعيد الامتحانات والاجازات وبداية تسجيل الطلبة ومواعيد النقل وغيرها في المدارس الحكومية والخاصة لجميع المراحل الدراسية، يصدره وزير التربية كل عام لتنتظم بناء عليه العملية التعليمية بأكملها، وهو يشكل هاجسا ويثير الكثير من المشكلات كل عام بسبب عدم ضبط مواعيد العمل والدراسة مع مواعيد العطل والاجازات الرسمية، خاصة في شهر فبراير الذي يشهد اجازات الاعياد الوطنية وكذلك اجازة منتصف العام الدراسي، ومن منطلق الحرص على المسؤولية والتعاون مع وزارة التربية قدمت جمعية المعلمين الكويتية مقترحا يتعلق بإجراء تعديلات واسعة في القرار رقم 1 بالنسبة للمرحلة الثانوية للعام الدراسي المقبل، وفي تصريح خاص لـ «الأنباء» اكد عضو مجلس ادارة جمعية المعلمين ومدير ثانوية جليب الشيوخ خالد الانصاري ان المقترح فيه العديد من الايجابيات وحل لكثير من المشكلات التي تواجه الطلبة واولياء الامور والادارات المدرسية كل عام، ويتوافق مع فلسفة التعليم في الكويت والنظم المعمول بها في وزارة التربية ولا يخالف اي لوائح او قوانين، وحرصا من «الأنباء» على هذه القضية التي تهم كل اسرة تنشر المقترح كاملا مع مناشدة لوزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف لدراسته وبحث امكانية تطبيقه في العام الدراسي المقبل:

القرار المقترح	الايجابيات
1 ـ إلغاء اختبارات الفترتين الاولى والثالثة.	أ ـ اضافة 18 يوم دراسة فعلية وهي مدة الاختبارات. ب ـ مجموع الايام الفعلية للدراسة 144 يوما عكس الوضع قبل إلغاء الفترتين الاولى والثالثة. جـ ـ ازالة رهبة الاختبارات عن الطلبة. د ـ اتاحة الفرص للمعلمين للابداع والتركيز بالمادة العلمية.
2 ـ تفعيل آلية التقويم المستمر.	تطابقها وفلسفة التعليم في الكويت حيث تنمية المهارات والتعلم الذاتي.
3 ـ دمج عطلة الربيع مع عطل الاعياد الوطنية.	أ ـ الحد من ظاهرة الغياب قبل وبعد العطل الرسمية. ب ـ اعطاء فرصة اكبر للجميع للاحتفال والاستمتاع بالعطلة.
4 ـ فصل اختبارات الدور الثاني للعاشر والحادي عشر عن اختبارات الثاني عشر.	الحضور الذهني لطالب العاشر والحادي عشر لاداء اختبارات الدور الثاني وتأجيل اختبارات الثاني عشر بداية العام الدراسي لا يؤثر على استعدادات المدارس وخطط توزيع الطلبة على الفصول.
5 ـ دوام المعلمين بداية العام الدراسي والعطل الصيفية.	أ ـ لن تتاثر الفترة الزمنية المخصصة لاجازات العاملين من حيث بداية ونهاية الدوام الرسمي للعام الدراسي. ب ـ يتم تكليف لجنة للاشراف على اختبارات الدور الثاني للصفين العاشر والحادي عشر ويصرف لها بدل مادي.

ملحوظة: اختبارات الدور الثاني للصفين العاشر والحادي عشر، للعام الدراسي الحالي يجب تعديل مواعيدها لتتوائم مع آلية تنفيذ المقترح.

المرحلة الثانوية:	
الاحد: 2012/9/9	بدء دوام العاملين
من الثلاثاء: 2012/9/11 الى الخميس: 2012/9/20	امتحان الدور الثاني للصف الثاني عشر
الاحد: 2012/9/23	بدء دوام الطلبة ـ وبدء الدراسة للفصل الدراسي الاول
الاحد: 2013/1/13	نهاية الدراسة للفصل الدراسي الاول
من الاربعاء: 2013/1/16 الى الثلاثاء: 2013/1/29	اختبار نهاية الفصل الدراسي الاول (للصفين العاشر والحادي عشر)
من الاربعاء: 2013/1/23 الى الثلاثاء: 2013/2/5	اختبار نهاية الفصل الدراسي الاول (الثاني عشر)
من الاحد: 2013/2/3 الى الخميس: 2013/2/7	استخراج النتائج وتوزيع البطاقات (جميع الصفوف)
اجازة منتصف العام الدراسي من الاحد 2013/2/10 الى الخميس 2013/2/28	
من الاحد: 2013/3/3 الى الاربعاء: 2013/3/13	الاختبار المؤجل للفصل الدراسي الاول (جميع الصفوف)
من الاربعاء: 2013/6/12 الى الثلاثاء: 2013/6/25	اختبار نهاية الفصل الدراسي الثاني للصفين العاشر والحادي عشر
من الاحد: 2013/6/16 الى الخميس: 2013/6/27	اختبار نهاية الفصل الدراسي الثاني للصف الثاني عشر
الاحد: 2013/6/30	اعلان النتائج وتوزيع البطاقات لجميع الصفوف
الاثنين: 2013/7/1	بدء العطلة الصيفية لغير المكلفين في لجان الدور الثاني للصفين العاشر والحادي عشر
من الاثنين: 2013/7/1 الى الخميس: 2013/7/11	امتحان الدور الثاني: للصفين العاشر والحادي عشر

الخياط: من أبرز تحدياتنا تحويل «تطوير التعليم» إلى مركز وطني للقياس والتقويم

قال الأمين العام للمجلس الأعلى للتعليم ومدير المركز الوطني لتطوير التعليم د.رضا الخياط ان من جملة التحديات التي تواجه المركز حاجته الى الكوادر الوطنية واستقلاليته المالية وتحويله الى مركز وطني مستقل للقياس والتقويم وذلك تنفيذا للهدف المحدد المنصوص عليه في الخطة الانمائية للدولة متوسطة المدى.

وأضاف د.الخياط في لقاء مع «كونا» ان القرار الوزاري رقم (2010/393) نص على تشكيل فريق (التحويل) ليعمل على تحويل المركز الوطني لتطوير التعليم الى مركز وطني مستقل للقياس والتقويم لجميع مراحل التعليم العام ليغطي مختلف جوانب العملية التعليمية ويضمن حيادية أعماله وشفافيتها واستقلاليتها عن وزارة التربية.

وأوضح انه تم بناء على القرار الوزاري رقم (2011/57) تشكيل فريق لإعداد المرسوم الأميري للمركز الوطني للقياس والتقويم ليقوم بصياغة مقترح المرسوم ليشمل بيان اختصاصات المركز ومهامه وطبيعة اعتماداته المالية ولائحته الداخلية وعليه عرض الفريق تقريره الختامي على وزير التربية حيث ارسل للأمانة العامة لمجلس الوزراء وأحيل الى الفتوى والتشريع لعمل ما يلزم في اصدار المرسوم.

وفي شأن الصعوبات التي تواجه المركز ذكر د.الخياط من أبرزها «عدم استقلالية اعتماداته المالية بسبب ضمها لوزارة التربية الى جانب النقص في عدد الكوادر الوطنية العاملة في المركز حيث بات في أمس الحاجة الى المتخصصين في مجالات الرياضيات والاحصاء وبحوث العمليات والطرق الكمية والتي تعتبر من التخصصات النادرة».

وبيّن ان عدد العاملين في المركز «لا يتجاوز الـ10 عاملين ينقسمون بين فنيين واداريين»، مستطردا انه بسبب نقص الكوادر العاملة فيه وعدم امكانية المركز على استقطاب هذه الكفاءات النادرة فقد قام بالاستعانة بخبرات البنك الدولي في هذا المجال.

وقال ان المركز بصدد الاعلان داخليا في وزارة التربية عن حاجته لتشغيل عدد من الوظائف، مشيرا الى التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية بشأن ادراج المركز على نظام التوظيف المركزي بغية تسهيل عملية التوظيف المباشر كون المركز يعمل حاليا بنظام الندب.

وحول مشاريع المركز أفاد الخياط بأن المركز سعى في الفترة السابقة الى الحصول على مشاريع تهدف الى تطوير التعليم منها مشروع الدراسة التشخيصية للوضع الراهن للتعليم في الكويت بالتعاون مع المعهد الوطني للتعليم في سنغافورة والذي شكلت لجنته «قبل سنة وثمانية أشهر ولم يوقع عقده بعد».

وأوضح ان الدراسة تهدف الى الوقوف على جوانب الضعف والقوة في التعليم بغية تطويره وتحسين مخرجاته والارتقاء بأداء المعلم وتطوير معايير جودة التعليم تماشيا مع الخطة الانمائية لوزارة التربية متوقعا ان تستكمل اجراءات التعاقد المباشر مع المعهد السنغافوري خلال الشهر المقبل مرجعا سبب التأخير في التوقيع الى «طول الدورة المستندية».

وعن الاختبارات الدولية والوطنية التي يتولاها المركز قال د.الخياط ان وزارة التربية أدرجت جميع الاختبارات والمسابقات الدولية ذات طابع التقييم العام في الكويت ومن ضمنها اختبارات «بيرلز» و«تيمز» ضمن اختصاصات المركز بحيث تكون الجهة المعتمدة بهذا العمل وعليه قام المركز بإجراء الاختبارات التجريبية على جميع المدارس بهدف تعريف الطلبة والمعلمين والمعنيين بالعملية التعليمية بطريقة اجراء هذه الاختبارات.

واستطرد قائلا: ان المركز وبعيد الاختبارات التجريبية قام بتنفيذ الاختبارات بشكلها الرسمي في شهر مايو الماضي على طلبة الصفين الرابع والثامن ثم أرسلت الاجابات الى الهيئة الدولية لتقييم التحصيل التربوي على ان تعلن الهيئة نتائجها في شهر ديسمبر المقبل.

وذكر ان هذه الاختبارات لا تعتبر تنافسية بين الدول المشاركة والتي يتجاوز عددها الـ 40 دولة وانما الهدف منها معرفة مستوى تلاميذ هذه الشريحة والمرحلة في مهارات القراءة المختلفة ومدى تحصيلهم في مواد العلوم والرياضيات.

د.رضا الخياط

حملة الدكتوراه يناشدون د.الحجرف إنقاذ التعليم

لا يخفى على احد ان من أهم أسباب تردي تعليمنا هو غياب التعليم القائم على التفكير النوعي والتخصصي في جميع حقول المعرفة ومجالاتها.

فنحن الى الآن لم نستطع، وقد لا نستطيع في الوقت القريب، أن نخلق جيلا علميا واعيا ومثقفا قادرا على اللحاق بالعالم المتمدن ومواكبة تسارع الاكتشاف التكنولوجي على كل مستوياته، هذه التكنولوجيا التي اصبحنا معها مجرد متلقين وفي أفضل الأحوال مجرد متفرجين لا نعرف لغتها الحقيقية.

وكما قال رسولنا الكريم ﷺ: «من تعلم لغة قوم أمن شرهم»، ولغة العالم المتقدم ليست بالضرورة معرفة لسانهم فهي أيضا معرفة وسائلهم العلمية وأدواتهم التكنولوجية التي ابتكروها وسبقونا بها.

كما لا يخفى على أحد أيضا أن من أهم المشاكل التي تواجه ـ وستواجه ـ جامعة الكويت والتي تعتبر الواجهة العلمية لبلدنا الحبيب، هي مشكلة الشعب المغلقة ومن المعروف أن اساس هذه المشكلة الأزلية هي ندرة الهيئة التدريسية وخصوصا الوطنية منها، كما انه بات من المعروف أيضا للقاصي والداني أن أزمة القبول في الجامعة والتي وضعت ما يقارب ثلاثة آلاف طالب مجتازين لشروط القبول على قائمة الانتظار لهذا العام، وأظهرت أيضا من ناحية أخرى عجز جامعة الكويت بإمكاناتها الحالية من كوادر تعليمية ومواد علمية عن استيعاب الأعداد الهائلة والمتوقع تخرجهم من طلبة الثانوية العامة في السنوات المقبلة والتي تستدعي منا جميعا وقفة جادة والتحضير لها بتذليل الاجراءات والحلول الحقيقية والملموسة. ومن هذا المنطلق نناشد وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف الذي عرف عنه مثابرته المتواصلة وطموحه الذي لم يخفه على أحد بأن يكون تعليمنا منارة ونموذجا رائدا للتعليم النموذجي والنوعي لا التعليم التقليدي، لذلك نضع بين يديك يا الوزير مشكلة تعيين الشباب الكويتي من حملة الدكتوراه من غير المبتعثين من جامعة الكويت والذين قدموا ملفات تعيينهم ـ منذ ما يقارب العام وأكثر ـ للإدارة الجامعية لكن ـ وللأسف ـ لم يتم تعيينهم الى الآن لأسباب غير معقولة وغير قانونية أيضا فهؤلاء الشباب الدكاترة الكويتيون هم بلا شك أكفاء وذوو خبرات علمية متنوعة بل أصحاب تخصصات علمية لم يعرفها تعليمنا التقليدي الى الآن، بل تخصصات لم تعرفها حتى جامعتنا كاللسانيات والأنثروبولوجيا والسياسة الحيوية وعلم السكان والبيولوجيا الاجتماعية وغيرها من التخصصات التي تعتبر اكتشافا علميا في حقول العلوم المعاصرة والتي بالتأكيد ـ إن تم تعيين أصحابها ـ ستجعل الكويت في «قلب» الحدث العلمي.

كما أن معظم هؤلاء الدكاترة قد تخرج من أرقى الجامعات العالمية التي تفوق في مستواها العلمي والأكاديمي حتى الجامعات الخليجية ذاتها. لكن مشكلتهم الوحيدة هي أنهم أكملوا دراساتهم العليا على نفقتهم الخاصة وليس ابتعاثا عن طريق جامعة الكويت وهم بهذا وفروا على الدولة مصاريف طائلة تحملوها بأنفسهم وعوائلهم وتحملوا عناءها أيضا.

لكن وللأسف، فبدلا من أن تكافئهم جامعة الكويت على مثابرتهم في طلب العلم والحصول على أعلى المستويات العلمية نجدها قد عملت معهم العكس تماما فهي تواجههم بسياسة الإقصاء والأبواب المغلقة ووضع العراقيل أمام أحقيتهم في التعيين.

لذلك نحن على ثقة تامة بوزيرنا الشاب الطموح الذي لا نشك مطلقا بدعمه الصادق واللامحدود للكوادر الوطنية واحتوائهم في مؤسساتنا الأكاديمية وعلى رأسها جامعة الكويت، كما أننا على ثقة تامة بأن الوزير د.نايف الحجرف يعرف ـ كقيادي وأستاذ جامعي ـ خطورة بقائهم معلقين دون حل لمشكلة تعيينهم وانعكاساتها على مشاكل الجامعة أيضا، لذلك نحن مؤمنون اشد الايمان وواثقون بأن وزيرنا الذي نتوسم به الاصلاح وروح التنمية الحقيقية لن يقبل بهذه الإجراءات البالية والتي عفى عليها الزمن إنصافا لأبناء الكويت من حملة الدكتوراه والذين ينتظرون بفارغ الصبر قراره التاريخي والوطني بتعيينهم وفتح المجال لهم لممارسة دورهم الوطني للمساهمة مع زملائهم في الجامعة في تعليم ابناء الكويت والاستفادة من خبراتهم العلمية من اجل تطوير التعليم وفق معايير الجودة والمهنية والتخصصية.

د.أحمد عقلة العنزي

● د.أحمد عقلة العنزي
دكتوراه في الفلسفة الأوروبية المعاصرة ـ جامعة باريس

معلمات يشتكين حرمانهن إجازة مرافقة الطفل المريض داخل الكويت

في مارس 2011 أصدر نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ورئيس مجلس الخدمة المدنية بالإنابة حينها الشيخ أحمد الحمود قرارا ينص في المادة الأولى على «تستحق الموظفة الكويتية إجازة خاصة براتب كامل لمرافقة طفلها المريض الذي يرقد بالمستشفى داخل البلاد، كما يجوز منح هذه الإجازة لغير الكويتية»، والمادة الثانية تنص على «لا يشترط حد أقصى لسن الطفل وإنما يتحدد في ضوء حالته وحاجته إلى الأم ويثبت ذلك بتقرير طبي معتمد من وزارة الصحة».

ومع كل هذا الوضوح في القرار وعدم وجود أي كلمة تستثني المعلمات من هذا الحق القانوني الذي يشمل كل موظفة وفي أي وزارة من وزارات الدولة وهيئاتها الحكومية، إلا أن مزاجية و«حسد» بعض مراقبين الشؤون الإدارية وموظفي الاجازات والدوام في المناطق التعليمية تأبى إلا أن تضع العراقيل أمام المعلمات بهدف حرمانهن من هذا الحق.

وقد ناشد عدد من المعلمات وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف التدخل وانصافهن من تعسف بعض مراقبي الشؤون الإدارية، ووجه عدد منهن رسالة عبر الأنباء إلى الوزير الحجرف ذكرن فيها أنهن موظفات مثل بقية الموظفات في جميع وزارات الدولة ومؤسساتها الحكومية وينطبق عليهن ما ينطبق على جميع الموظفين من قرارات صادرة من مجلس الخدمة المدنية، فلماذا يتم حرمانهن من حقوقهن بهذه الصورة التي لا تخدم توجه الدولة في رعاية الطفولة ولا تخدم أيضا العملية التربوية كون أمثال هذه الممارسات التعسفية تؤدي إلى إحباط المعلمات بما يؤثر سلبا على أدائهن. يذكر أن بعض المعلمات تعرضن لخصم مبالغ مالية واعتبار فترة الإجازة لهن على أنها فترة انقطاع وتغيب عن العمل من دون عذر.

صورة من قرار الخدمة المدنية الذي يمنح الموظفة حق إجازة مرافقة طفلها المريض